بوتين طالبه بتقديم أدلة لمجلس الأمن على استخدام دمشق للكيمياوي

أوباما يقرر العمل العسكري ضد سوريا دون تحديد موعده

\عواصم\متابعات

* قرر الرئيس الأمريكي باراك أوباما أنه يجب على الولايات المتحدة توجيه ضربات إلى أهداف عسكرية محددة في سورية.

وصرح اوباما في خطاب جديد له ليلة أمس بان العملية العسكرية ستكون محدودة للغاية ، وإن الجنود الأمريكيين لن يدخلوا الأراضي السورية. وقال: «عمليتنا ستكون محدودة من حيث الزمن والنطاق. لكني متأكد بأننا سنقدر على محاسبة نظام الأسد لاستخدامه النظام الكيميائي». وواصل: «لقد أبلغني رئيس هيئة الأركان المشتركة بأننا مستعدون للضرب في أي وقت نختار. بل قال لي إن قدرتنا على تحقيق هذه المهمة لا تتوقف على عامل الزمن. سننفذه غدا أو الأسبوع القادم أو بعد شهر من الآن».

هذا وقد طالب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الرئيس الأمريكي باراك أوباما، بتقديم أدلة لمجلس الأمن الدولي على استخدام أسلحة كيمائية في سوريا، ووصف اتهام الحكومة السورية باستخدام «الكيميائي» بأنه «هراء».

وأوضح «بالنسبة لموقف زملائنا الأمريكيين الذين يؤكدون أن القوات الحكومية استخدمت أسلحة كيميائية، ويقولون إن لديهم أدلة، حسنا، فليقدموا هذه الأدلة لمفتشي الأمم المتحدة ومجلس الأمن.. وإذا لم يقدموها فإن ذلك يعني أنه لا وجود لتلك الأدلة».

وأجاب «بوتين» خلال مؤتمر صحفي عقده في موسكو ردًا على سؤال حول اتهام النظام السوري باستخدام أسلحة كيميائية «القوات السورية تشن هجومًا وحاصرت المعارضة في مناطق عدة. في هذه الظروف فإن إعطاء ورقة رابحة إلى أولئك الذين يطالبون بتدخل عسكري هو محض هراء».

وأوضح «بوتين» أنه إذا بدأت واشنطن عمليات عسكرية منفردة ضد سوريا فسيكون أمرًا «محزنًا للغاية»، وأشار إلى أن «أوباما الحائز على جائزة نوبل للسلام عليه أن يفكر في احتمال سقوط ضحايا جراء هجوم عسكري على سوريا».

يأتي ذلك متزامنا مع وصول «مفتشي الأمم المتحدة الذين قاموا بمهمة في سوريا قادمين من بيروت للتأكد من استخدام أو عدم استخدام السلاح الكيميائي في هذا البلد، إلى هولندا حيث مقر منظمة» حظر الأسلحة الكيميائية». «وقاموا بنقل العينات إلى عدة مختبرات أوروبية يستغرق إظهار نتائجها أسبوعين.

قبل ثلاثة أسابيع من الانتخابات الالمانية

مناظرة متلفزة بين ميركل ومنافسها شتاينبروك

<،، برلين/وكالات

قبل ثلاثة أسابيع من انطلاق الانتخابات الالمانية، تواجه المستشارة الالمانية انغيلا ميركل منافسها في مناظرة تلفزيونية اليوم ستعطي مرشح الحزب الاشتراكي الديموقراطي بير شتاينبروك فرصة أخيرة لإنعاش حملته الانتخابية المتعثرة.

ويتوقع أن يشاهد ملايين الناخبين الذين لم يحسم العديد منهم رأيهم بعد، المناظرة التلفزيونية الوحيدة والتي ستبثها خمس قنوات تلفزيونية، بين المرشحين على قيادة البلد الذي يمتلك اقوى اقتصاد في اوروبا.

ويرى اولريخ فون اليمان خبير العلوم السياسية في جامعة دوسلدورف أن «المرشحين مختلفان عن بعضهما كثيرا .. فميركل، الطبيبة المتحدرة من المانيا الشرقية، هي شخصية عملية وحذرة جدا وهادئة. وشتاينبروك شخص قوي ويتمتع بروح السخرية ويحب الهجوم».

وخلال حملته الانتخابية وجد شتاينبروك صعوبة حتى الآن في التفوق على ميركل التي تعتبر اقوى زعيمة في اوروبا وتلقى الاعجاب داخل بلادها لقيادتها الرزينة خلال الازمة المالية التي مرت بها دول منطقة اليورو.

وتعثر شتاينبروك الذي يفخر بـ»صراحته» السياسية، بسبب هفواته التي دفعت الاعلام الى السخرية منه كما دفعت اعضاء حزبه الى انتقاده.

وأوضح مايكل سبرينغ المستشار السياسي في برلين ان «هذه المناظرة هي بالتأكيد فرصة لشتاينبروك ليبدو اقوى من ميركل» إلا أنه أضاف أنه «نظرا الى قيادة ميركل التي لا تقهر، فمن غير المرجح ان تغير هذه المناظرة مسار الحملة الانتخابية».

وقد رسخت ميركل اقدامها في المنطقة الوسطية للسياسة الالمانية من خلال تبنيها سياسات يسارية وسطية اشتملت على قضايا من بينها رعاية الطفولة والطاقة النظيفة، ما حرم خصومها من تقديم افكار جديدة في المعركة الانتخابية وخلق حملة انتخابية خالية من الاثارة على غير العادة.

ورفضت ميركل ذكر اسم خصمها علنا وكأنه غير موجود بالنسبة لها.

وأشار سبرينغ إلى أن استراتيجيتها لم تعتمد على حشد أنصارها المحافظين بل على شل القاعدة الشعبية للحزب الاشتراكي الديموقراطي.

موضحا أن «الهدف من ذلك هو إخماد تلك القاعدة وتهدئتها بإطلاق حملة غير استقطابية وغير عدائية ولا تتسم بالمواجهة .. والفكرة هي جعل ناخبي الحزب الاشتراكي الديموقراطي لا يخرجون من منازلهم يوم الاقتراع».

وبالنسبة لشتاينبروك فإن «المناظرة تمثل فرصة لإضافة بعض الاثارة ورفع درجة حرارة الانتخابات حتى موعد اجرائها في 22 سبتمبر القادم والتركيز على الاختلافات بين الحزبين ومحاولة ايقاظ الناخبين من سباتهم الصيفي».

وبعكس المفهوم العام بان الحزبين الرئيسيين في المانيا ما بعد الحرب التقيا منذ فترة طويلة في الوسطية، فان برامجهما الانتخابية تختلف بشكل كبير، بحسب خبير العلوم السياسية هاجو فونكي من جامعة برلين الحرة.

وأضاف أن الحزب الاشتراكي الديموقراطي وبدعوته الى تحديد الحد الأدنى للأجور وتحقيق العدالة الاجتماعية، أصبح لديه الآن «واحدة من الاجندات الاشتراكية الديموقراطية ربما منذ فيلي برانت» الذي تولى زعامة الحزب لفترة طويلة والمستشار الاصلاحي الذي تولى السلطة في البلاد من 1969 وحتى 1974م.

ورغم ان ميركل هي على الأرجح الأوفر حظا للفوز بالمستشارية لمرة ثالثة، فإن السؤال الحقيقي الذي يدور حاليا هو عن شكل الائتلاف الحاكم الذي ستضطر الى تشكيله بموجب النظام البرلماني.

وأظهرت استطلاعات الرأي الأخيرة أن حزب ميركل الاتحاد الديموقراطي المسيحي حصل على 41% من الاصوات، وهو تقدم كبير على نسبة 22% للحزب الاشتراكي الديموقراطي و11% لحزب الخضر، الحليف المفضل للحزب الاشتراكي الديموقراطي.

ولن يكون بالإمكان تشكيل حكومة ائتلاف يسارية، إلا إذا تعاون الحزبان الاشتراكي الديموقراطي وحزب الخضر مع حزب «لينكي» اليساري المتطرف الذي حصل على 10% في استطلاعات الراي، وهو السيناريو الذي استبعده الحزبان.

ومن بين الأحزاب الأخرى التي يمكن أن تلعب دورا الحزب الديموقراطي الحر الذي حصل على نسبة 5%، وهو الحد الادنى المطلوب للدخول الى مجلس النواب.

وفي حال خروج هذا الحزب من المنافسة، فقد تضطر ميركل الى تشكيل ائتلاف اوسع مع الحزب الاشتراكي الديموقراطي كما حدث في الفترة من 2005 حتى 2009 عندما كان شتاينبروك وزير ماليتها.

من جانبه ذكر بنك بيرنبرغ في تقرير بشأن الانتخابات أن السيناريو الأكثر ترجيحا بنسبة 55% هو أن يفوز ائتلاف ميركل بولاية أخرى يليها تشكيل ائتلاف واسع باحتمال 25%.

وأكد البنك أنه إذا لم يحدث ائتلاف يساري وهو احتمال لا تتعدى نسبته 15%، فإن السياسات الالمانية لن تتغير بشكل أساسي لأن حكومة ميركل اجبرت بالفعل بالتنازل الى الاحزاب الرئيسية المعارضة التي تسيطر على مجلس الشيوخ في البرلمان.

وقال إن «المانيا اليوم يحكمها ائتلاف غير رسمي من جميع الاحزاب الرئيسية .. والانتخابات المقبلة لن تغير ذلك».

المعارضة الموريتانية تبدي قلقها من خرق بنود الحوار

نواكشوط/وكالات

أبدت أحزاب المعارضة الموريتانية قلقها الشديد ممّا سمته خرق بنود الاتفاق الموقع بين الأطراف السياسية قبل سنتين.

وقالت - في بيان لها- : إنها قلقة من عدم احترام السلطة لبعض البنود الجوهرية لهذا الاتفاق خاصة وأنه قد تمت المصادقة عليها من طرف البرلمان وصدرت كقوانين للدولة. وأضاف البيان: «يتعلق الأمر أساسا بعدم احترام قانون التعارض، هذا القانون الذي تأخر صدوره كثيرا والذي يتعرض لانتهاكات لا يمكن قبولها بحال من الأحوال، وفعلا، فإننا نشاهد اليوم ضباطا كبارا من بينهم جنرالات من القوات المسلحة وقوات الأمن يتدخلون بشكل سافر في عملية تهيئة الانتخابات: تعبئة الناخبين، الصفقات السياسية المحلية ، التسجيل على اللوائح الانتخابية،، الخ. ويستخدمون لذلك وسائل السلطة العمومية الموضوعة تحت تصرفهم على مرأى ومسمع من الجميع. وتلك هي الحال بالنسبة لغيرهم من متقلدي المناصب والوظائف التي يحرم القانون على أصحابها بشكل صريح ممارسة السياسة بأي شكل من الأشكال».

وواصل البيان يقول : «إن الاستغلال المفرط لسلطة ووسائل الدولة لأغراض انتخابية لصالح فريق سياسي ضد الفرقاء الآخرين يشكل خرقا سافرا للاتفاق الناتج عن الحوار. أضف إلى ذلك تورط المحيط المباشر لرئيس الجمهورية في هذه العمليات المخالفة للقانون، والضغوط التي يمارسها حزب السلطة على رجال الأعمال والموظفين ، وتوزيع الوظائف والمناصب والمنافع في شكل اكراميات وهدايا للزبناء السياسيين، والحملة الانتخابية الدائمة التي يقوم بها أعضاء الحكومة وهي كلها أمور منافية لجوهر وشكل الاتفاق السياسي وتفسد قواعد اللعبة الديمقراطية شكلا وضمونا».

وقال البيان : إن الاختلالات التي تطبع عملية تقييد المواطنين في سجل الحالة المدنية نتج عنها كون هذا التقييد لم يصل بعد إلى بعض مناطق الوطن ولا إلى العديد من الدول التي تقطن فيها جالياتنا في الخارج «أضف إلى ذلك بطء إنتاج بطاقات التعريف وتوزيعها على المراكز في الداخل والتمادي في فرض مبلغ ألف أوقية عن كل بطاقة تعريف مما يشكل عراقيل كثيرة في وجه الإحصاء ذي الطابع الانتخابي الذي افتتح في شهر رمضان وقبل تحديد موعد نهائي للاقتراع».

وخلص البيان إلى القول : «أمام هذه الوقائع والحالات، التي لا يمكنها قبولها بشكل من الأشكال، فإن المعاهدة من أجل التناوب السلمي تطرح بإلحاح المطالب التالية: الاحترام التام للاتفاقيات الموقعة بين الأغلبية والمعاهدة والتطبيق الملتزم للنصوص التي ترتبت عليها، خاصة ما يتعلق منها بالتعارض وحياد الإدارة، مع إقامة مرصد وطني للانتخابات في أسرع وقت، وتفعيل وتعميم عمليات تقييد المواطنين في سجل الحالة المدنية وتسريع وتيرة إنتاج وتوزيع بطاقات التعريف، والدعوة إلى تمديد الإحصاء ذي الطابع الانتخابي لتمكين المواطنين المتواجدين في الأماكن التي لم يشملها التقييد من التسجيل على اللائحة الانتخابية، وعدم تقييد أعضاء القوات المسلحة وقوات الأمن في غير أماكن إقامتهم أو في المقاطعات والبلديات التي يمكن أن يشكل ذلك تأثيرا على التوازنات المحلية وعلى إرادة السكان».

أميركا تتجسس على حليفتها إسرائيل

واشنطن/وكالات

أظهرت وثائق سربها الموظف السابق في وكالة الأمن القومي الأميركية، إدوارد سنودن، أن الولايات المتحدة تتجسس على إسرائيل.

واحتوت الوثائق التي نشرتها صحيفة (واشنطن بوست) تفاصيل ميزانية وكالات الاستخبارات الأميركية، بينها وكالتا الاستخبارات والأمن القومي الأميركيتان، للعام المالي 2013م، أو ما يعرف بـ«الميزانية السوداء».

وذكرت الصحيفة أن ملخص الموازنة السرية للاستخبارات الأميركية يفيد بأن عملاء الاستخبارات الأميركيين يهتمون بشكل فعّال بالأصدقاء وبالخصوم على حدّ سواء، حيث وصفت باكستان بـ«الهدف العنيد» كما أن العمليات الاستخبارية «تركز بشكل استراتيجي على أهداف تشكل أولوية تضمّ الصين وروسيا وإيران وكوبا وإسرائيل».

وللولايات المتحدة وإسرائيل تاريخ في التجسس على بعضهما على الرغم من التحالف القوي الذي يربط بينهما.

وكان الأميركي جوناثان بولارد، حكم بالسجن مدى الحياة عام 1987م بتهمة التجسس لصالح إسرائيل.

كما تطرقت الموازنة إلى مواضيع أخرى وأشارت إلى أن وكالة الاستخبارات الأميركية (سي أي إي) ووكالة الأمن القومي أطلقتا مشاريع للتسلل إلى أجهزة كمبيوتر أجنبية وسرقة معلومات وتخريب أنظمة «الأعداء» في تبني ما وصف في الموازنة بـ«العمليات الإلكترونية الهجومية».

وأفادت بأن الإستخبارات الأميركية كانت قلقة حتى قبل حادثة سنودن من تسريب موظفين لمعلومات سرية، وكانت وكالة الأمن القومي تخطط في إعادة التحقيق بحوالي 4 آلاف موظف يملكون تصريحات أمنية.

وأوضحت الوثائق أن عمليات «مكافحة الإرهاب» لا تزال التركيز الأساسي لوكالات الاستخبارات الأميركية، وأشارت إلى أن واشنطن تواجه صعوبة كبيرة في التجسس على كوريا الشمالية.

محكمة باكستانية متنقلة على الطرقات

إسلام آباد/

تعد محكمة متنقلة أقيمت في حافلة كبيرة ويتولى حمايتها شرطيون مسلحون، آخر سلاح تختبره السلطات الباكستانية لقطع الطريق على حركة طالبان في شمال غرب باكستان.

وفي رحلتها الأولى، أقيمت المحكمة المتنقلة في موقف حياة آباد، إحدى ضواحي بيشاور، كبرى مدن الشمال الغربي غير المستقر الذي يشهد منذ سنوات تمردا إسلاميا عنيفا تقوم به حركة طالبان.

وقرب الحافلة التي تحولت قصر عدل مصغرا تحميه عناصر شرطة مسلحون، ينتظر عشرات الأشخاص تحت الخيمة قبالة شاشة تلفزيون تبلغهم متى يحين دورهم لدخول الحافلة.

وتتوالى القضايا، بما فيها قضية الأفغان الثلاثة المكبلين الذين يعترفون بأنهم يقيمون بطريقة غير قانونية في باكستان. وصدر فيهم الحكم الذي يقضي بسجنهم فترة أسبوع ثم الترحيل.

وما يميز هذه المحكمة هي سرعة البت في القضايا، حيث تستغرق قضايا ملكية أو إرث بسيطة سنوات للبت في المحاكم الباكستانية التقليدية.

تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات.. تتمات..

رئيس الجمهورية يعزي

وأدواره النضالية والوطنية في خدمة الوطن خلال مسيرة عمله في الأجهزة الأمنية التي عمل بها ..مبتهلا إلى المولى عز وجل أن يتغمد الشهيد بواسع رحمته وأن يلحقه بالشهداء والصديقين والصالحين وأن يلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

كما بعث الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية برقية عزاء ومواساة إلى وليد عبدالله الكميم وجميع إخوانه وأفراد أسرته وذلك في وفاة والده اللواء الطيار عبدالله صالح الكميم الذي انتقل إلى رحمة الله تعالى بعد حياة حافلة بالعمل في مجال القوات المسلحة فرع سلاح الطيران والعزاء موصول إلى شقيق الفقيد اللواء محمد صالح الكميم وجميع آل الكميم .

وأعرب الأخ الرئيس عن بالغ الأسى والأسف وصادق العزاء والمواساة لهذا المصاب .. مبتهلا إلى الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته وأن يلهم أهله وذويه وجميع اصدقائه ومحبيه الصبر والسلوان، إنا لله وإنا إليه راجعون.

مجلس النواب

بالإضافة إلى بعض قوانين الأحوال المدنية، خاصة ما يتعلق بقضية زواج الصغيرات، وكذا تشريعات أخرى عادة ما يحدث اختلاف وجهات النظر في بعض جزئياتها.

وأكد العجي أنه لا يوجد خلاف على أن أداء البرلمان شهد تراجعاً كبيراً خلال السنوات الأخيرة، وأنه على الرغم من المزايا التي تحققها عملية التوافق في إقرار التشريعات والدور الرقابي للمجلس، إلا أنها تؤثر في قدرته على الإنجاز، مشيراً إلى أن المشكلة لا تتمحور فقط حول وجود تشريعات أو تقارير رقابية كثيرة على جدول أعمال المجلس تحتاج إلى النظر فيها، وإنما في تنفيذ القوانين والتشريعات المقرة.

الرعيني: تواصل

وأوضح أنه ليس هناك أية ارتباط بين فرق العمل بفريق القضية الجنوبية باستثناء فريق بناء الدولة باعتبار أن شكل الدولة مرتبط بحل القضية الجنوبية ..

أربعة معايير لتوزيع

هي الكثافة السكانية ووفرة موارد الوحدة الإدارية وشحتها، ومستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي ونسبة الحرمان وكفاءة الأداء في تحصيل الموارد المالية وسلامة إنفاقها.

حيث منح المشروع معيار الكثافة السكانية للمحافظات نسبة 13%، ووفرة موارد الوحدة الادارية وشحتها 30%، و35% لمستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي ونسبة الحرمان، و22 % لكفاءة الأداء في تحصيل الموارد المالية وسلامة إنفاقها.

وتزداد حصة الوحدات الإدارية من الدعم المركزي الرأسمالي والموارد العامة المشتركة بزيادة هذه المؤشرات وتنخفض بانخفاضها.

وقدر مشروع التوزيع الدعم المركزي الرأسمالي للعام القادم بمبلغ 15 مليار ريال، وبنفس التقديرات للعام الجاري، فيما قدرت الموارد العامة المشتركة بمبلغ 14 ملياراً و218 مليون ريال، وبزيادة 370 مليون ريال عن ربط العام الجاري وبنسبة زيادة بلغت 7.2%.

إعلان الهدنة في شرق الكونجو

كيب تاون/

قال قائد حركة ام 23 : إن الحركة سوف تنسحب من خط الجبهة في جمهورية الكونجو الديمقراطية لتمهيد الطريق أمام وقف إطلاق النار .

وتتصاعد التوترات بعدما اتهمت رواندا القوات الكونجولية بقصف أراضيها.

ويحاول جيش الكونجو التصدي لحركة ام 23 على مدار الـ16 شهرا الماضية. وتواجه رواندا اتهامات بدعم الحركة .

وصرح بيرتراند بيسيموا : «قررنا إصدار الأمر لقواتنا بالانسحاب من الخط الأمامي لكانيارو تشينيا للسماح بوقف الأعمال الحربية وضمان إجراء تحقيق لإعلان المسؤوليات فيما يتعلق بالقصف في رواندا وغوما».